Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

ملخص وافٍ

حالة التعليم في العالم:

من الأزمة إلى التعافي

تقرير مشترك لليونسكو واليونيسف والبنك الدولي

unesco

يونيسف

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

صدر هذا التقرير في عام 2021 للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي واليونسكو واليونيسف بموجب ترخيص المشاع الإبداعي IGO 3.0 CC-BY-SA.

وينطبق الترخيص الحالي حصريا على النصوص.

© 2021، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي واليونسكو واليونيسف

إن هذا الملخص الوافي مأخوذ من المطبوعة الصادرة بعنوان "حالة التعليم في العالم: مسار إلى التعافي"، التي نشرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي واليونسكو واليونيسف في عام 2021.

لا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها، أو وجهات نظر اليونسكو أو اليونيسف.

ولا يضمن البنك الدولي واليونسكو واليونيسف دقة أو اكتمال أو قبول البيانات الواردة في هذا العمل، ولا يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو اختلافات في المعلومات، أو المسؤولية عن استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبينة. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أي خريطة في هذا التقرير أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي أو اليونسكو أو اليونيسف على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر تأويلاً أو قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظ على نحوٍ محدد وصريح.

الصور الفتوغرافية لليونيسف محمية بموجب حقوق الاستنساخ ولا يجوز نسخها في أي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من اليونيسف. وينبغي توجيه طلبات الإذن بإعادة نسخ الصور الفتوغرافية لليونيسف إلى شعبة الاتصال التابعة لليونيسف، على العنوان التالي: 10017 United Nations Plaza, New York, USA، الولايات المتحدة الأمريكية (بريد إلكتروني: nyhqdoc.permit@unicef.org).

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.orgworldbank.org.

صور الغلاف
© UNICEF/UN0517129/Panjwani; © UNICEF/UN0360754/; © UNICEF/UN0506301/Ijazah; © UNICEF/UNI366076/Bos; © UNICEF/UN0419388/Dejongh; © UNICEF/UNI304636/Ma

© UNICEF/UN0527672/SUJAN

ملخص وافٍ

لقد تسببت جائحة كورونا (كوفيد-19) في اضطراب العملية التعليمية على مستوى العالم على نحو لم يسبق له مثيل، وكانت لذلك تداعيات حادة على نواتج التعلّم. إذ أدَّت هذه الأزمة إلى توقف الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم، وأثَّرت إغلاقات المدارس على أكثر من 1,6 مليار طالب. وبالرغم من أن كل بلدٍ تقريبا أتاح فرصا للتعلم عن بعد للطلاب، كان هناك تفاوتاً كبيراً في جودة هذه المبادرات ونطاق تغطيتها، وكانت على أحسن تقدير بدائل جزئية للتعلّم المباشر داخل الفصل الدراسي. والآن، بعد مضي 21 شهرا، لا تزال المدارس مغلقةً بالنسبة لملايين الأطفال والشباب، وملايين آخرون معرضون لخطر ألا يعودوا أبدا إلى التعليم. وتُصوِّر الشواهد المتزايدة على آثار إغلاقات المدارس على تعلّم الأطفال واقعاً مُروِّعاً. فخسائر التعلم كبيرة ومتفاوتة: تُظهِر تقييمات لعملية التعلم في الآونة الأخيرة أن الأطفال في بلدان كثيرة فقدوا معظم أو كل التعلم الأكاديمي الذي كانوا سيكتسبونه في الأوضاع الطبيعية في المدرسة، وأكثر من تضرروا في هذا الشأن هم الأطفال الأصغر سنا والأكثر تهميشا وحرمانا. وقد تفاقمت أزمة التعلم العالمية بأكثر مما كان يُخشَى سابقاً: فهذا الجيل من الطلاب معرضٌ الآن لخطر فقدان ما قيمته 17 تريليون دولار من دخولهم مدى الحياة بالقيمة الحالية بسبب إغلاقات المدارس، وهو ما يفوق بمراحل التقدير السابق في 2020 البالغ 10 تريليونات دولار. وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، قد تزداد نسبة الأطفال الذين يعانون فقر التعلم -التي كانت بالفعل أكثر من 50٪ قبل الجائحة- بما يصل إلى 14 نقطة مئوية.

وقد فاقمت الأزمة أوجه عدم المساواة في التعليم، حيث استمرت عملية الإغلاق الكلي والجزئي للمدارس في شتَّى أرجاء العالم في المتوسط لمدة 224 يوماً. ولكن إغلاقات المدارس في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، استمرت في الغالب مدة أطول بالمقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل، وكانت الاستجابة في العادة أقل فعالية. وتلقَّى المُعلِّمون في الكثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل دعما محدودا لتطويرهم المهني من أجل الانتقال إلى التعلم عن بعد، الأمر الذي جعلهم غير مستعدين للتفاعل مع المتعلمين ومُقدِّمي الرعاية وأولياء الأمور. وفي المنزل، تفاوتت قدرة الأسر على مجابهة الصدمة بحسب مستوى الدخل. فأطفال الأسرة المحرومة يقل احتمال استفادتهم من التعلم عن بعد بالمقارنة بنظرائهم، وذلك في الغالب بسبب نقص إمدادات

الكهرباء، ووسائل الربط من خلال شبكة الإنترنت، ودعم مُقدِّمي الرعاية وأولياء الأمور. وعانى الطلاب الأصغر سنا والطلاب ذوو الإعاقة إلى حد كبير من الإهمال في استجابات البلدان على صعيد السياسات، إذ إن ترتيبات التعلم عن بعد نادرا ما تم تصميمها على نحو يلبي احتياجاتهم الإنمائية. وواجهت الفتيات حواجز ومعوقات متفاقمة تحول دون تعلمهن في ظل إغلاقات المدارس، إذ حدت الأعراف الاجتماعية، وقلة المهارات الرقمية، ونقص الأجهزة الإلكترونية من قدرتهن على مواصلة التعلم.

لقد تعرض التقدم المُحرَز لخدمة الأطفال والشباب في مجالات أخرى للتوقف أو الانتكاسة. فالمدارس تُقدِّم في الأحوال الطبيعية خدمات حيوية تتجاوز التعلم، وتتيح مساحات آمنة للحماية. وأثناء إغلاقات المدارس، تعرضت صحة الأطفال وسلامتهم للخطر مع ازدياد العنف الأسري وتشغيل الأطفال، وحُرِم أكثر من 370 مليون طفل في أنحاء العالم من الحصول على الوجبات المدرسية أثناء إغلاقات المدارس، ففقدوا ما يعتبر لبعض الأطفال المصدر المنتظم الوحيد للغذاء والتغذية اليومية. ووصلت أزمة الصحة العقلية بين الشباب إلى مستويات غير مسبوقة. وأصبحت المكاسب التي تحققت على طريق المساواة بين الجنسين معرضة للخطر، إذ إن إغلاقات المدارس جعلت ما يقدر بنحو 10 ملايين فتاة أخرى معرضة لخطر الزواج المبكر في العقد القادم.

اضطرت أزمة جائحة كورونا الأوساط التعليمية على الصعيد العالمي إلى استخلاص بعض الدروس المهمة، لكنها سلطت الضوء أيضا على أن إحداث التحول والابتكار أمر ممكن. فعلى الرغم من مواطن النقص والقصور في مبادرات التعلم عن بعد، فإنها انطوت على بعض النقاط المضيئة والابتكارات. وينطوي التعليم عن بعد والهجين الذي أصبح ضرورة حينما تفشت الجائحة على إمكانية إحداث تحول في مستقبل التعلم لو تم تدعيم الأنظمة، وتحسَّنت سبل الاستفادة من التكنولوجيا لتكملة المعلمين المهرة الذين يلقون دعما كبيرا.

وبالبناء على التعاون الوثيق بين اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي في إطار مبادرة "المهمة: استعادة التعليم**"**، يرسم هذا التقرير مساراً للخروج من أزمة التعليم العالمية، والاتجاه نحو بناء أنظمة تعليمية أكثر فعالية وإنصافاً وقدرةً على الصمود في وجه الصدمات.

ومن الضروري إعطاء الأولوية القصوى لإعادة فتح المدارس. فتكلفة إبقاء المدارس مغلقةً باهظة، وتُنذِر بعرقلة تقدم جيلٍ من الأطفال والشباب، وفي الوقت ذاته توسيع التفاوتات التي كانت قائمة قبل الجائحة. ولذلك يجب أن تكون إعادة فتح المدارس وإبقائها مفتوحة الأولوية القصوى للبلدان، إذ إن ثمة شواهد متزايدة تشير إلى أنه باتخاذ تدابير كافية يمكن تقليص المخاطر الصحية على الأطفال والعاملين في التعليم. وإعادة فتح المدارس هي أفضل تدبير منفرد يمكن للبلدان اتخاذه لعكس مسار خسائر التعلم.

حتى عندما يُعاد فتح المدارس، فقد لا يعود الكثير من الأطفال والشباب إليها. وقد يتخلف الكثير منهم عن الركب، وتتسع التفاوتات التي كانت قائمة قبل الجائحة.

ولمعالجة أزمة التعلم، يجب على البلدان أولاً معالجة أزمة بيانات التعلم عن طريق تقييم مستويات التحصيل الدراسي للطلاب. ومع أنه تم الآن توثيق خسائر كبيرة في مهارات القراءة والحساب في عدة بلدان، فإن الشواهد بشأن خسائر التعلم لا تزال شحيحة، وتكشف عن تفاوتات بين البلدان والصفوف الدراسية والمواد الدراسية وخصائص الطلاب. ومن الضروري أن يتاح لواضعي السياسات ومديري المدارس والمعلمين الوصول إلى بيانات التعلم التي تُبيِّن سياقها، وأن يتم تصنيف بيانات التعلم بحسب مختلف الفئات الفرعية للطلاب حتى يمكنهم توجيه العملية التعليمية وتسريع وتيرة استرداد التعلم لدى الطلاب.

وللحيلولة دون تراكم خسائر التعلم حالما يعود الأطفال إلى المدرسة، يجب أن تعتمد البلدان برامج لاستعادة التعلم تشتمل على إستراتيجيات تقوم على الشواهد. وتُظهِر الشواهد المستقاة من أزمات سابقة في التعليم أنه مالم تُتخذ تدابير تصحيحية، فإن خسائر التعلم قد تزداد بعد عودة الأطفال إلى المدارس إذا لم يتم تعديل المناهج الدراسية وأساليب التدريس لتلبية احتياجات الطلاب للتعلم. ويمكن الحيلولة دون تراكم خسائر التعلم باعتماد

برامج لاستعادة التعلم تجمع مزيجاً من السياسات الملائمة للسياق من الأساليب الناجعة للنهوض بالتعلم الأساسي. وبالإضافة إلى استعادة ما فُقِد من التعلم، يمكن أن تساعد هذه التدابير على تحسين نواتج التعلم في الأمد الطويل عن طريق تحسين استجابة الأنظمة لاحتياجات التعلم لدى الطلاب. ولكن يجب على البلدان الآن أن تعمل لتحقيق هذا من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين أنظمتها قبل أن تصبح خسائر التعلم دائمة.

وبالإضافة إلى معالجة خسائر التعلم، تتطلب إعادة البناء على نحو أفضل معالجة الخسائر الاجتماعية العاطفية للأطفال. فإغلاقات المدارس لم تتسبب في تعطيل العملية التعليمية فحسب، بل أثرت أيضا على تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك التغذية المدرسية والحماية والدعم النفسي الاجتماعي، مما أثر على رفاه الأطفال وصحتهم العقلية بوجه عام. ويأتي على رأس الأولويات إعادة فتح المدارس ودعمها في تقديم خدمات شاملة تعزز الرفاهة والدعم النفسي الاجتماعي. لكن ذلك لن يحدث إلا إذا تم تجهيز المعلمين وتدريبهم على نحو كاف لدعم الاحتياجات الكلية للأطفال. ويجب دعم جميع المعلمين وإعدادهم للتعليم التعويضي، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والتعلم عن بُعد.

إن إعادة البناء على نحو أفضل تقتضي أن تقوم البلدان بقياس مدى فعالية استجابتها على صعيد السياسات في تقليص خسائر فقد التعلم وتحليل آثارها على الإنصاف، ثم استخدام ما تعلمته لمواصلة التحسين. ومن الضروري تحسين الأنظمة لإنتاج بيانات موثوق بها في الوقت المناسب من أجل تقييم استجابات السياسات واستخلاص الدروس المستفادة لتطبيقها في أزمة التعليم التالية. ويلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن أفضل السبل لتنفيذ السياسات والبرامج إلى جانب السبل المنهجية لدمج توليد الشواهد في استجابات السياسات من البداية. ويجب على الأوساط التعليمية على الصعيد العالمي مساندة هذه الجهود عن طريق تقوية التعاون وتبادل المعارف.

إن لدى البلدان فرصة سانحة لتسريع وتيرة التعلم، وزيادة كفاءة المدارس وجعلها أكثر إنصافا وقدرةً على الصمود عن طريق البناء على الاستثمارات التي تمت والدروس التي استُخلصت خلال الأزمة. وحان الوقت الآن للانتقال من الأزمة إلى التعافي، وبعد التعافي إلى أنظمة التعليم التحويلية القادرة على الصمود التي توفر حقاً التعلم والرفاهة لكل الأطفال والشباب.

© UNICEF/UN0495427/POUGET